



مركز المشروعات الدولية الخاصة

الحكومة الديمقراطية

التونسيون لن يعطوا شيكات على بياض بعد الآن! قراءة في علاقات القوى داخل الجمعية التأسيسية

بقلم: د. صبري بوبكر

أستاذ بمدرسة شامباني للإدارة، فرنسا
عضو المركز التونسي لحكومة المشروعات

CIPE



والحزب الديمقراطي التقدمي (16 مقعداً)، والمبادرة (5 مقاعد)، والقطب الديمقراطي الحداثي (5 مقاعد)، وآفاق تونس (4 مقاعد).

من الذي سيحكم؟

باستثناء حزب النهضة الذي يفاخر "شبه رسمياً" بتوجهه الإسلامي (يحظر قانون الأحزاب تشكيل أحزاب على أساس ديني)، تتراوح بقية الأحزاب -مثل المؤتمر من أجل الجمهورية، وFTD، والحزب الديمقراطي التقدمي، والحزب الديمقراطي الحداثي، وآفاق تونس، وحزب العمل الشيوعي التونسي- بين أقصى يمين المشهد السياسي وأقصى يساره، وتختلف توجهاتها السياسية، والأيدولوجية، بل والاقتصادية عن توجهات حزب النهضة.

لقد منحت انتخابات الجمعية التأسيسية تقدماً كبيراً لحزب النهضة، ولكنها لم تمنحه الأغلبية في الجمعية المكونة من 217 مقعداً، فالقرارات النهائية في اعتماد النصوص تصدر بالأغلبية -أي 109 أصوات على الأقل (أكثر من النصف)- وبالتالي لا يستطيع النهضة أن يتصرف على هواه ويعقد التحالفات كما يترأى له. ولو اعتمدنا على نموذج "شيبلي شوبيك"، المستخدم على نطاق واسع لحساب توزيع القوى داخل مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والكونجرس الأمريكي، فسننتقل إلى أن إمكانية التحالفات المتاحة أمام حزب النهضة، داخل الجمعية، ليست بالمريحة.

وفق هذا النموذج، فالكتلة السياسية المتمتعة بالقوة هي تلك التي تستطيع، عند تحالفها مع أحزاب خاسرة، أن تحولها إلى فائزة، فوفق نموذج "شيبلي شوبيك"، يتم قياس احتمال أن يغير تكتل سياسي مصير تحالف قائم بالفعل (من خاسر إلى رابح). التحليل القائم على هذا النموذج أقرب للواقع من ذلك المعتمد على عدد (أو نسبة) المقاعد.

ولنضرب نموذجاً تعليمياً على سبيل التوضيح. لنفرض أن النتائج التالية أسفر عنها الاقتراع: الحزب (أ) حصل على

كان 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 يوماً تاريخياً في حياة التونسيين، فقد شكلت انتخابات الجمعية التأسيسية، بلا أدنى شك، منعطفاً سياسياً كبيراً في تونس. فتضحيات أجيال عديدة من الوطنيين -منذ أحداث الجلاز عام 1911، حتى الثورة التونسية عام 2011 كانت هي التي أعطت التونسي تلك الفرصة الفريدة ليعبر عن رأيه بحرية، للمرة الأولى في تاريخه.

سجل هذا التدشين للديمقراطية نجاحاً حقيقياً، رغم بعض مثالب طفيفة نجمت عن جدة الممارسة وعدم الدربة على تنظيم انتخابات حرة وشفافة. كان على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تتدخل -قبل، وأثناء، وبعد الانتخابات- حتى تضمن حرية الانتخابات وشفافيتها. فقد كانت مجبرة على أمور، من بينها اتخاذ قرار حكيم بمنع نشر استطلاعات الرأي السياسية، واتجاهات التصويت، قبل الانتخابات، وذلك تعويضاً لغياب إطار قانوني مناسب. ولم يكن وجود أكثر من 1600 قائمة لمرشحي انتخابات الجمعية إلا ليزيد الأمر صعوبة على المراقبين وعلى كل عليم بالمناخ السياسي التونسي. لم يكن بوسع أحد التنبؤ بنتيجة الاقتراع، وكانت الشخصيات المجهولة بين المرشحين أكثر. ولنا أن نتصور أن التنافس الانتخابي كان يجب أن ينصب على الدستور الجديد، بيد أن غالبية المرشحين -باستثناء بعض القوائم والأحزاب- راح كل منها يطرح برنامجاً سياسياً، والاقتصادي، والاجتماعي، إلخ. والنتيجة: فسدت اللعبة حتى قبل أن تبدأ.

وباح الاقتراع -بشكل عام- بأسراره، فقد جاء حزب "النهضة" المحافظ في المرتبة الأولى، حيث حصد 89 مقعداً (41.01%). يليه المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعداً (13.36%). وجاءت المفاجأة في القوائم المستقلة "العريضة الشعبية" والتي حصلت مجتمعة على 26 مقعداً، بعد قرار المحكمة الإدارية بحصولهم على بعض المقاعد التي ألغتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ثم جاءت في مرتبة متأخرة الأحزاب الأخرى، التكتل (20 مقعداً).

التي تفصله عن الأحزاب التي تليه، أما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل فلكليهما القوة نفسها، رغم عدم تساويهما في عدد المقاعد (الفارق بينهما 9 مقاعد)، وعلى ذلك، فيكفي النهضة أن يتحالف مع أي منهما ليحصل على 109 أصوات.

في ضوء النتائج التي حصل عليها كل حزب، يتعين على النهضة أن يعقد تحالفات مع أحزاب ولاعبين سياسيين آخرين، حتى تكون له الغلبة في التصويت. تلك التحالفات، رغم أنها تتناقض مع توجهات معظم الأحزاب، إلا أنها الإمكانية الوحيدة المتاحة أمام النهضة. وسيترتب على رفض أي طرف (المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل، إلخ) إلى انسداد سياسي.

ومن هنا وجدت القوى، التي تسمى بالتقدمية، نفسها أمام معضلة، فكل الديمقراطيات -أيًا كانت طبيعتها- تقضي بأن يحكم الفائز بالانتخابات، وأن يحشد الخاسرون قواهم في المعارضة. ورغم أننا لم نر أبدًا تحالفًا بين اليسار واليمين في فرنسا، أو بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة، فقد رأينا تحالفات مستحيلة في العراق ولبنان. في الحالتين الأخيرتين، تم اقتسام السلطة وتقاسم الحقائق الوزارية إرضاء لجميع الأطراف، وكان نتيجة ذلك أزمات سياسية متكررة، وحكومات تُشكل ليتم حلها في غضون أيام، ودول لا تتقدم البتة. تستطيع القوى التقدمية التي ترفض التحالف مع النهضة لتشكيل حكومة وحدة وطنية -أو مصلحة وطنية كما يروى لبن جعفر أن يسميها- أن ترفع راية الخلافات الأيديولوجية والاقتصادية التي تمنعها من أي اتفاق مع النهضة، فأياً كان من سيشكل تلك الحكومة سيتعين عليه أن يدافع عن اختيارات الطرف الفائز. هل من الممكن أن يكون هناك اقتصاد ليبرالي وحمائي في آن واحد؟.. هل من المناسب أن نرى أطرافاً سياسية تتفق جل وقتها في تقريب وجهات النظر ومحاولة التوصل إلى حل تجمع عليه الأطراف حول هذه المشكلة أو تلك؟.. وفي حالة الفشل، من سيتحمل المسؤولية؟

48% من الأصوات، والحزب (ب) حصداً 41% منها، والحزب (ج) على 10%، و(د) على 1%. لم يحصل إذن أي من هذه الأحزاب على الأغلبية البسيطة، أي 50% + 1. وبذلك لم يستطع أي من الأحزاب الثلاثة الأولى أن يتمتع منفرداً بأغلبية بسيطة، أي سلطة القرار. وبالتالي، يتعين على كل منها أن يعقد تحالفات مع أحد الحزبين الآخرين حتى يمتلك الأغلبية البسيطة. الحزب (أ)، على سبيل المثال، لا يستطيع أن يكسب دون التحالف مع (ب) أو (ج). و(ب) يجب أن يتحالف مع (أ) أو (ج) حتى يكسب، و(ج) يجب أن يتحالف مع (أ) أو (ب) حتى يتخطى 50% من الأصوات. وعلى ذلك فكل من الأحزاب الثلاثة يتمتع بوزن مساوٍ للآخرين، رغم تفاوت الأصوات الكبير بين كل منها. الحزب الرابع (د)، الذي حصل على 1% من الأصوات، ليس له أي وزن. لأن صوته لا يستطيع أن يرجح كفة تحالف خاسر.

وعلى ذلك، فحزب النهضة، رغم ما يتمتع به من تمثيل واسع، لا يستطيع أن يدير دفة الأمور منفرداً، فعدد المقاعد يظل خادعاً دون وجود تحالفات مرجحة تضمن للنهضة أغلبية مريحة. واحتمالات التريبطات والتحالفات تبدو متعددة أمام النهضة، على الأقل على الورق.

التحالفات الممكنة

للنهضة 89 مقعداً، وللمؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعداً، والتكتل له 20 مقعداً، والديمقراطي التقدمي 16، وبقية المقاعد متناثرة بين أحزاب أخرى. وحتى يحكم النهضة يجب أن يدخل في تحالف مجموع أصواته 109 على الأقل، يكفيه إذن أن يتحالف مع المؤتمر من أجل الجمهورية، أو التكتل، حتى يضمن تلك الأغلبية البسيطة. أما من يملكون ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أصوات، فليس لهم أي وزن هنا، ولن يكون بمقدورهم المشاركة في أي تحالف (انظر الجدول فيما بعد). يظهر قياس القوى إذن أن حزب النهضة هو الوحيد الذي يملك قوة أكبر مما منحها له عدد المقاعد؛ حيث يستفيد من النسبة الكبيرة

وحتى يتضح التحليل بشكل أفضل، فلننظر في موازين القوى الناتجة عن كل التحالفات الممكنة، من خلال الجدول التالي:

توزيع القوى - الأغلبية 50% (109 مقاعد)				
قوائم العريضة تصوت منفردة	قوائم العريضة تصوت كتلة	%	عدد المقاعد	الحزب
61.37%	60.33%	41.01	89	النهضة
6.34%	8.26%	13.36	29	المؤتمر من أجل الجمهورية
-	8.26%	11.89	26	العريضة
6.34%	8.26%	9.21	20	التكتل
5.72%	6.59%	7.37	16	الديمقراطي التقدمي
1.67%	1.09%	2.30	5	القطب الديمقراطي
1.67%	1.09%	2.30	5	المبادرة
1.31%	0.90%	1.84	4	آفاق
0.97%	0.70%	1.38	3	البديل الثوري
0.97%	0.70%	1.38	3	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
< 0.50%	< 0.50%	7.96	17	أحزاب أخرى
100%	100%	100	217	المجموع

* هذه الحسابات تغطي كل التحالفات الممكنة، حتى غير القابل للتنفيذ منها، والتي تمكن من الوصول إلى 109 مقاعد (أو 145 حسب الحالة)، وذلك دون أن يؤخذ في الاعتبار ما أعلنته بالفعل بعض الأحزاب من مواقف داخل الجمعية التأسيسية، أو تباين الأيديولوجيات بين الأحزاب.

لا يمكن تحاشي التعامل مع حزب النهضة، ولكنه لا يملك شيكاً على بياض ليقرر كيفما شاء. القوى "التقدمية" تقف الآن في مفترق طرق، ولكل فعل رد فعل، والأحزاب الفائزة والخاسرة أمامها جميعاً قرارات تاريخية. وبغض النظر عن عدد المقاعد في البرلمان وعن الحسابات الانتخابية، لم يعد من الممكن أن يحكم تونس، مذ قامت الثورة، حزب واحد. ولن يتيح لتونس انتقالاً سلساً للسلطة، ويمنح الدولة فرصة أكبر لمواجهة تحديات اليوم والغد، سوى حكومة وحدة وطنية موسعة، تضم على الأقل الأحزاب الكبيرة، نبراسها المسؤولية والمصلحة العليا لتونس.

من جانب آخر، فإن الجمعية التأسيسية ليست سوى مرحلة استثنائية في الحياة السياسية التونسية، والتقسيمات الكلاسيكية "يمين - يسار" ليس لها مبرر، فالانتخابات التالية هي الأهم. لماذا نخاطر إذن بترك النهضة يفوز منفرداً؟.. هل سنتسنى الإطاحة به خلال السنوات العشر القادمة حتى نتركه منفرداً؟.. من سيستطيع أن يمنعه من تمرير قوانين انتخابية وضعت خصيصاً لمصلحته؟.. من الذي سيستطيع أن يمنعه من التحالف مع ذاك اللغز المسمى "العريضة الشعبية" ورئيسه الأرعن؟.. لا يستطيع أحد أن يتبأ بما سيحدث غداً، ولكن لو قررت تلك القوى "التقدمية" أن تتشبث أكثر بالتوجه الراديكالي، فمن الطبيعي أن يتمسك النهضة أكثر بالراديكالية، على سبيل الدفاع التلقائي عن النفس. الجمعية التأسيسية مشروع شعب لعقود، ولا يمكن أن يستولي عليه أي حزب، أيًا كان.

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح، وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط: (1) نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2) إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناع السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتنمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع: www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org